

أبريل/نيسان 2026

ملخص تنفيذي

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان تحديات الصراع والسياسات الصناعية من أجل التنمية



ملخص تنفيذي

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان

ملخص تنفيذي

أبريل/نيسان 2026

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان

تحديات الصراع والسياسات الصناعية
من أجل التنمية

يحتوي هذا الكتيب على ملخص تنفيذي من التقرير المعنون:
Challenges of Conflict and Industrial Policy for Development (Middle East, North Africa, Afghanistan & Pakistan Economic Update, April 2026), doi: 10.1596/978-1-4648-2328-2
يمكن الاطلاع على نسخة من هذا التقرير بنسق PDF على:
<http://documents.worldbank.org/> و <https://openknowledge.worldbank.org/>
يرجى استخدام النسخة النهائية من التقرير لأغراض الاستشهاد وإعادة الطبع والاقتباس

© 2026 البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي
1818 H Street NW, Washington, DC 20433
هاتف: 202-473-1000، موقع الإنترنت: www.worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة

نشرت مجموعة البنك الدولي هذا التقرير أصلاً بالإنجليزية بعنوان:

Challenges of Conflict and Industrial Policy for Development (Middle East, North Africa, Afghanistan & Pakistan Economic Update)

في أبريل/نيسان 2026، وفي حالة وجود أي تباین، يعتد بالنسخة الأصلية للنص الإنجليزي.

هذه المطبوعة هي نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيها بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة أو اكتمال أو تداول البيانات الواردة في هذه المطبوعة ولا يتحمل أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو أو تناقضات في المعلومات، كما لا يتحمل أي التزام فيما يخص استخدام أو عدم استخدام المعلومات أو الأساليب أو العمليات أو الاستنتاجات المبيّنة فيها. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والروابط / الحواشي والمعلومات الأخرى المبيّنة على أي خريطة بهذه المطبوعة أي حكم من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها. ولا يعني الاستشهاد بأعمال من تأليف آخرين أن البنك الدولي يقر الآراء التي يعبر عنها هؤلاء المؤلفون أو محتوى أعمالهم. قد يكون تم استخدام أدوات ذكاء اصطناعي محددة في إعداد هذا التقرير على النحو المبين في ثنائه، غير أن موظفي البنك الدولي ومشاركين خارجيين قد بذلوا كل الجهود الإبداعية والتحويلية التي تجلت في هذا العمل. والبنك الدولي غير مسؤول عن أي ادعاءات بشأن أي أخطاء أو معلومات غير دقيقة نتجت عن استخدام برامج الذكاء الاصطناعي غير الخاضعة لسيطرته أو المملوكة له.

وليس بهذه الوثيقة ما يشكّل، أو يُفسّر على أنه يمثل أو يُعتبر، قيداً على الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي أو تخلياً عنها، فجميعها محفوظة على نحو محدد وصريح.

الحقوق والأذون



هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص نسب المشاع الإبداعي 3.0 لفائدة منظمة حكومية دولية (CC BY 3.0 IGO) <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo> وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ هذا العمل، أو توزيعه، أو نقله، أو الاقتباس منه، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

نسبة العمل إلى المؤلف – يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: البنك الدولي. 2026. "تحديات الصراع والسياسات الصناعية من أجل التنمية". تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان (أبريل/نيسان 2026). ملخص تنفيذي. البنك الدولي. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO.

الترجمة – إذا قمت بإعداد ترجمة لهذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل إلى المؤلف: هذه الترجمة ليست من وضع البنك الدولي ويجب ألا تُعتبر ترجمة رسمية له، ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة.

التعديل – إذا قمت بتعديل هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل إلى المؤلف: هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. وتقع المسؤولية عن وجهات النظر والآراء المُعبّر عنها في الاقتباس وقوعاً حصرياً على عاتق كاتب الاقتباس أو كاتبي الاقتباس، ولا يُقرها البنك الدولي.

محتوى الطرف الثالث – البنك الدولي لا يمتلك بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أي مطالبات قد تنشأ عن هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام أحد مُكوّنات هذا العمل، فإنك تتحمل المسؤولية عن تحديد ما إذا كان الأمر يقتضي الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ويمكن أن تتضمن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي:

World Bank Publications, The World Bank, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA

البريد الإلكتروني: pubrights@worldbank.org

بيان الإفصاح عن استخدام الذكاء الاصطناعي: تم استخدام mAI Claude Sonnet 4.6، مجموعة البنك الدولي، في مارس/آذار 2026 لأغراض التحرير. وخضع كل ما ورد من محتوى في هذا التقرير لمراجعة بشرية شاملة.

تصميم الغلاف: الخدمات الإبداعية، إدارة الحلول المؤسسية العالمية، البنك الدولي.

التاريخ الفاصل للبيانات المستخدمة في هذا التقرير هو 27 مارس/آذار 2026.

ملخص تنفيذي

التداعيات المتتابة للصراع على الاقتصاد العالمي

إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان تغرق في دوامة الصراعات، مما يتسبب في معاناة بشرية على المستوى الإقليمي وتداعيات اقتصادية على المستوى العالمي.

وقد تم إغلاق مضيق هرمز، وهو نقطة إستراتيجية شديدة الأهمية يتم من خلالها تدفق خمس إمدادات النفط والغاز العالمية، بشكل فعلي منذ اندلاع الصراع. وتظهر أحدث صور الأقمار الصناعية ناقلات النفط مصطفة على كلا الجانبين تنتظر فتح حركة المرور. وأدى التوقف اللاحق في الإنتاج، والذي تفاقم بسبب الضربات التي تعرضت لها البنية التحتية للطاقة، إلى صدمة كبيرة في إمدادات النفط.

دخلت أسواق النفط هذه الفترة ولديها فائض في المعروض، مما وقر هامشاً واقعياً محتملاً في مواجهة ضغوط الأسعار. ومع ذلك، بلغ سعر خام برنت، حتى 27 مارس/آذار، نحو 112 دولاراً للبرميل، أي بزيادة تقارب 60% مقارنةً بمستواه قبل اندلاع الصراع. وتشير العقود الآجلة للنفط إلى قدر من التفاؤل، إذ تُداول أسعار التسليم في نهاية العام عند نحو 85 دولاراً للبرميل. وبالمثل، ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا بنحو 70% خلال الفترة نفسها.

إذا ظلت أسعار النفط والغاز الطبيعي والطاقة ذات الصلة مرتفعة لفترة طويلة، فإن الآثار والتبعات التضخمية ستنتشر عبر قنوات نقل متعددة. وتظهر هذه الضغوط بشكل أكثر وضوحاً بالفعل في أوروبا وآسيا عنها في الولايات المتحدة، حيث أصبحت الأخيرة الآن مُصدراً صافياً للنفط ومكتفية ذاتياً بالنسبة للغاز الطبيعي، مما يمنحها قوة تجعلها بمعزل عن التأثيرات السلبية. وبالنسبة لمستوردي النفط، يمكن أن يؤدي ارتفاع فاتورة الواردات إلى اتساع العجز في الحساب الجاري وزيادة تكاليف الإنتاج والتي غالباً ما يتم نقلها إلى المستهلكين. وفي بعض البلدان، ظهرت بالفعل

حالات عجز، مما أدى إلى انقطاعات في التيار الكهربائي وفرض إجراءات التقنين. علاوة على ذلك، ارتفعت أسعار مشتقات النفط والغاز الطبيعي، مثل الأسمدة. وقد يؤدي ارتفاع أسعار الأسمدة إلى الإضرار بإنتاجية المحاصيل في المستقبل، مما يساهم في النهاية في ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وقد تضطر هذه الضغوط التضخمية البنوك المركزية إلى إبقاء أسعار الفائدة عند مستوياتها المرتفعة لفترة أطول مما كانت تتوقعه الأسواق في وقت سابق.

وستعتمد شدة هذه الآثار واستمرارها بشكل كبير على طول أمد هذا الصراع وضراوته. ولكن إذا كان هناك شيء واحد مؤكد الآن، فهو عدم اليقين. وسرعان ما برزت المخاطر الجيوسياسية باعتبارها الشاغل الرئيسي بين المستثمرين وصناع السياسات على حد سواء، حيث وصل مؤشر المخاطر الجيوسياسية إلى أعلى مستوى يومي له منذ عام 2003.

الصراع يجلب الدمار ويكشف مواطن الضعف الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة

تُلقي أعباء وتأثيرات هذا الصراع بظلال ثقيلة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان. ويقيم هذا التقرير التداعيات الاقتصادية لهذا الصراع، التي لا ترصد بأي حال من الأحوال الخسائر الكاملة المتمثلة في فقدان الأرواح، وتدمير سبل كسب العيش، ونزوح السكان. وأياً ما كان مسار هذا الصراع، سيخلّف ندبةً دائمةً في المنطقة وشعوبها.

تفاوتت طبيعة وحجم الآثار بشكل ملحوظ بين البلدان، ويتحدد ذلك أساساً بمدى قربها من الصراع ودرجة تعرضها للقنوات الاقتصادية التي أدى الصراع إلى تعطيلها. وتقع جمهورية إيران الإسلامية والعراق ولبنان ودول مجلس التعاون الخليجي — البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة —

الخليج بأسره، ولكن بدرجات متفاوتة من التنوع. وقد حققت الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، تقدماً كبيراً في إعادة توجيه اقتصادها نحو الخدمات المالية والسياحة والصناعات التحويلية. في المقابل، لا يزال النشاط الاقتصادي في كل من العراق والكويت شديد التركيز، مما يجعلهما عرضة للتأثر بشدة بتوقف الإنتاج واستمرار حالة عدم اليقين لفترات طويلة.

بعيداً عن الخطوط الأمامية للصراع، تواجه اقتصادات مثل جمهورية مصر العربية والأردن وباكستان تداعيات سلبية كبيرة محتملة لكنها غير مباشرة. هذه التداعيات تنتقل عن طريق ارتفاع أسعار الهيدروكربونات، والنقص في إمدادات الطاقة، وتراجع حركة السياحة وتحويلات المغتربين من دول الخليج. وفي البلدان المستوردة للنفط، قد يؤدي ارتفاع أسعار النفط والغاز إلى ضغوط تضخمية أو زيادة اختلالات المالية العامة، خصوصاً إذا تم العمل على استقرار أسعار الطاقة المحلية عبر إعانات الدعم، كما هو الحال في تونس. وتظهر بوادر مبكرة للتأثير الواقع على قطاع السياحة مع التعطل الشديد في الرحلات الجوية، خصوصاً في المراكز القريبة من مناطق الاقتتال المحتدم. وبالنسبة للعديد من هذه البلدان، يأتي الصراع في لحظة تعاني فيها من أوجه ضعف قائمة من قبل، مثل الاعتماد الشديد على تحويلات العمالة من الخليج (كما في الجمهورية اليمنية) أو ارتفاع مستويات الديون السيادية مع اقتران ذلك بالعجز المستمر في المالية العامة في بيئة تتسم بزيادة العزوف عن المخاطر على الصعيد العالمي (كما هو الحال في مصر).

ستفوق تداعيات الصراع ما نجم عنه من اضطرابات مباشرة. ومن الممكن أن تتسبب تكاليف التعافي في إرهاق المالية العامة وفي مزاحمة أولويات التنمية طويلة الأجل، في حين أن ثقة المستثمرين المتدهورة، قد تحتاج سنوات لإعادة بنائها. وفي الوقت نفسه، يتسبب نزوح السكان في تكبد تكاليف دائمة بسبب تآكل رأس المال البشري وحوادث اضطرابات مستمرة في أسواق العمل والإسكان.

إن الصراع الدائر حالياً في الشرق الأوسط ليس المصدر الوحيد لعدم الاستقرار في المنطقة. فقد زادت حدة التوتر بين أفغانستان وباكستان، وتفاقم الأزمة الإنسانية في

في بؤرة هذا الصراع. وتُعد هذه الاقتصادات الأكثر تأثراً بحكم موقعها الجغرافي، إذ قيّد إغلاق مضيق هرمز حركة التجارة البحرية، إلى جانب الأضرار التي لحقت بالإنتاج والبنية التحتية المدنية.

أظهر اقتصاد جمهورية إيران الإسلامية بالفعل مؤشرات ضعف قبل اندلاع الصراع. فقد أدّت العقوبات إلى اضطرابات اجتماعية، ونقص حاد في الإمدادات، وارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية. وقد أسفر الصراع عن شل الاقتصاد فعلياً، مع إحداث تدمير واسع النطاق. وقد قدّرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن ما يصل إلى 3.2 ملايين نازح داخلياً قد فروا من منازلهم خلال الأسبوعين الأولين من مارس/آذار. وقد أدّى الصراع أيضاً إلى تفجّر أزمة إنسانية حادة في لبنان، حيث نزح خمس السكان من ديارهم.

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي والعراق، يتمثل الأثر الاقتصادي المباشر والفوري في الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز أمام حركة الملاحة، وهو ما أدى إلى تعطل صادرات النفط والغاز. ومع الامتلاء المتسارع للطاقة التخزينية، اضطرت منشآت الإنتاج إلى التوقف عن العمل، فيما لحقت أضرار بعدد كبير منها. وتسهم هذه الاضطرابات المضاعفة إلى انكماش كبير في إنتاج الهيدروكربونات.

يكشف الصراع الحالي عن مواطن ضعف وخلل في اقتصادات الخليج والعراق، من بينها الاعتماد بشدة على طريق واحد للتصدير. وتشكل الجغرافيا جزءاً من المعوقات، خاصة بالنسبة لقطر والكويت، وكذلك عدم كفاءة البنية التحتية كما هو الحال في العراق. وحتى قبل الصراع، كان خط الأنابيب العراقي إلى تركيا يعاني من التردّي والنزاعات السياسية ولم يكن قادراً إلا على التعامل مع جزء ضئيل من طاقته المصممة. في المقابل، يمكن لعمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تحويل إنتاجها النفطي جزئياً إلى موانئ تقع خارج الخليج.

لا يعتمد تضرر دول الخليج من الآثار الاقتصادية للصراع فقط على تركيز طرق تجارتها، بل أيضاً على مدى افتقار اقتصاداتها إلى التنوع نسبياً. ويشكل النشاط المرتبط بالنفط نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي على مستوى

تميل المخاطر المحدقة بالتوقعات بقوة نحو التطورات المعاكسة. وتسود حالة من عدم اليقين، وقد تشهد الآفاق الاقتصادية تحولات كبيرة إذا ما تصاعد الصراع أو طال أمده. وتعكس الفوارق اللافئة بين التوقعات الصادرة عن مؤسسات القطاعين العام (الحكومي) والخاص منذ اندلاع الصراع مدى الصعوبة البالغة التي باتت تكتنف عملية التنبؤ والتوقعات في هذه البيئة. وحتى 27 مارس/آذار، تجاوز متوسط الفجوة بين أعلى وأدنى توقعات النمو لعام 2026 لدول الخليج 12 نقطة مئوية، وهو تفاوت استثنائي يبرز مدى سهولة الأوضاع واستمرار تقلبها.

من الاضطرابات الراهنة إلى تعزيز القدرة على الصمود مستقبلاً

تعد معالجة الآثار المترتبة على الصراع على المدنيين القصير والمتوسط أمراً ملحا وله تبعات حاسمة، غير أن هذه الآثار تشير إلى نقطة أعمق. فعلى الرغم من أن الآفاق العامة كانت تتحسن، فإن اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان لم تدخل هذه الفترة من الاضطرابات الشديدة وهي في وضع نمو متنوع ومستدام. بل كان العديد من الاقتصادات يعاني بالفعل من نقاط ضعف هيكلية قائمة منذ فترة طويلة، كضعف نمو الإنتاجية، ومحدودية ديناميكية القطاع الخاص، والإفراط في الاعتماد على صادرات النفط والغاز، واستمرار التحديات في سوق العمل.

في حين تدفع الحرب واضعي السياسات لمواجهة ضغوط فورية على صعيد الاقتصاد الكلي والشأن الاجتماعي، يعتمد النمو المستدام على بناء المؤسسات والقدرات والقطاعات التنافسية التي يمكنها تقوية الاقتصادات وتطويرها مع مرور الوقت. ويسهم الرخاء بدوره، في تقليل احتمالات الصراعات والحروب الأهلية في المستقبل.

اليمن بسبب انعدام الأمن الغذائي الحاد، كما يتعرض وقف إطلاق النار الهش في غزة لضغوط متزايدة. وفي الجمهورية العربية السورية، وبعد 14 عاماً من الصراع، أدت التحولات السياسية الأخيرة وتخفيف العقوبات إلى فتح آفاق لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والتعافي، وذلك على الرغم من التحديات الكبيرة التي لا تزال قائمة.

تباين آفاق الاقتصاد الكلي

يعكس التباين في درجة التعرض للصراع اختلاف الآفاق الاقتصادية الكلية بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان. وباستثناء جمهورية إيران الإسلامية، سجل النشاط الاقتصادي في المنطقة نمواً قدره 4.0% عام 2025. وشهدت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي نمواً قوياً في القطاعات النفطية وغير النفطية، وكانت مصر مستعدة لانتعاش قوي بفضل انخفاض معدلات التضخم، وزيادة الاستهلاك الخاص والاستثمارات، والإصلاحات الهيكلية. وفي النصف الثاني من عام 2025، اكتسب النشاط اقتصاد باكستان زخماً بفضل الانتعاش الصناعي وزيادة ثقة المستهلكين والشركات. وفي يناير/كانون الثاني 2026، توقع البنك الدولي ارتفاع معدل النمو الإقليمي إلى 4.2% نتيجة للتوسع المتوقع في إنتاج النفط، وتعافي نمو الصادرات، وتعزيز الاستثمار الخاص.

جرت مراجعة توقعات البنك الدولي، حيث يُتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للمنطقة في عام 2026 (باستثناء جمهورية إيران الإسلامية) نحو 1.8%. أما في دول مجلس التعاون الخليجي، فمن المتوقع حالياً أن يبلغ النمو 1.3%، انخفاضاً من 4.4% وفق توقعات يناير/كانون الثاني. وقد تراجعت الآفاق الاقتصادية للمملكة العربية السعودية - أكبر اقتصاد في هذه المجموعة - إذ يُتوقع أن يبلغ النمو 3.1%، في حين يُتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في العراق والكويت وقطر بنسب 8.6% و 6.4% و 5.7% على الترتيب، عقب مراجعات كبيرة بالخفض. وفي المقابل، ظلت توقعات النمو للبلدان المستوردة للنفط دون تغيير نسبياً، في حين ارتفعت التنبؤات للبلدان المصدرة للنفط خارج منطقة الخليج - مثل الجزائر وليبيا - نتيجة لارتفاع أسعار النفط والغاز.

جاذبية السياسات الصناعية

يناقش هذا التقرير السياسات الصناعية، التي تُعرف بأنها الإجراءات الحكومية التي تهدف إلى تعزيز النشاط الاستراتيجي للشركات والمنشآت وأنشطة الأعمال بوصفه محركاً محتملاً للنمو الاقتصادي. وفي هذا الإطار، تشمل السياسات الصناعية العديد من الأدوات، منها: مدخلات عامة مفصلة مثل المجمعات الصناعية، وتدريب القوى العاملة، ومعايير الجودة، ودعم الوصول إلى الأسواق؛ وحوافز السوق مثل إعانات الدعم، والرسوم الجمركية، ونظام الحصص (الكوتة)، ومتطلبات المحتوى المحلي؛ بالإضافة إلى تدخلات محددة على مستوى الاقتصاد الكلي، مثل التخفيضات التنافسية لأسعار الصرف.

اكتسبت السياسات الصناعية مكانة بارزة في الخطاب العالمي حول السياسات العامة، وكذلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان. وخلال العقد الماضي، ارتفع عدد الإعلانات الرسمية عن السياسات الصناعية إلى ثلاثة أضعاف في المنطقة، وهو مقياس يُعتمد عليه لتقدير مدى استخدام أدوات السياسات الصناعية. ويكشف استعراض 19 خطة تنمية وطنية عن درجة لافتة من الهدف المشترك: إذ جرى تحديد البطالة بوصفها تحدياً رئيسياً في 15 خطة من أصل 19، وبرز خلق فرص العمل هدفاً في جميع الخطط التسع عشرة، كما وردت تنمية رأس المال البشري في 18 خطة. بالإضافة إلى ذلك، جرى أيضاً التأكيد على التنويع الاقتصادي.

ومع ذلك، نجد الصورة العامة بعيدة كل البعد عن التجانس. وتختلف اقتصادات الخليج مرتفعة الدخل، والبلدان المستوردة للنفط متوسطة الدخل، والبلدان النامية المصدرة للنفط، والدول الهشة أو المتأثرة بالصراعات اختلافاً حاداً في الحيز المتاح للإنفاق في المالية العامة، والقدرات المؤسسية، وحجم السوق، والتعرض للصدمات الخارجية. ولا تشكل هذه الاختلافات سبب لجوء الحكومات إلى السياسات الصناعية فحسب، بل أيضاً الأدوات التي يمكنها استخدامها بشكل واقعي والمؤسسات التي يتم من خلالها تنفيذ هذه السياسات.

تعتمد اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بدرجة أكبر على إعانات الدعم باعتبارها أداة من أدوات السياسات الصناعية، على غرار غيرها من البلدان مرتفعة الدخل. غير أنها، وعلى خلاف نظيراتها على المستوى العالمي، تطبق أيضاً متطلبات واشترطات الحصول على المنتجات والخدمات من السوق المحلية. وفي المقابل، تتجه البلدان النامية في المنطقة إلى الاعتماد بدرجة أكبر على السياسات المرتبطة بالاستيراد والاستفادة منها.

تحدد الحكومات في جميع أنحاء المنطقة مجموعة واسعة من القطاعات الإستراتيجية في خططها الإنمائية الوطنية، حيث تدرج غالبية البلدان خمسة قطاعات على الأقل. وتشمل القطاعات الأكثر استهدافاً السياحة (16 من أصل 19)، والإنتاج الزراعي (14)، والكيماويات (8)، والصناعات الثقيلة (7). وفي الممارسة العملية، تتمحور مساندة السياسات حول مجموعة أضيق من الأنشطة، وغالباً ما تتبع منطق "الخطوات الصغيرة" التدريجي الذي يحابي القطاعات الأقرب إلى القدرات القائمة.

تتميز المنطقة أيضاً بأسلوب فريد في تنفيذ السياسات الصناعية. وفي المنطقة، غالباً ما تعمل هذه السياسات من خلال قنوات غير مباشرة، ليس عبر الوزارات والإعلانات الرسمية عن السياسات فحسب، ولكن أيضاً عبر المؤسسات شبه العامة مثل المؤسسات المملوكة للدولة وصناديق الثروات السيادية. وفي الإمارات العربية المتحدة، تُدير صناديق الثروات السيادية أصولاً تعادل نحو 460% من إجمالي الناتج المحلي، مما يُبرز حجم القوة المالية المتاحة للتحوّل الذي تقوده الدولة.

تعتمد فاعلية السياسات الصناعية بدرجة أقل على الطموح وبدرجة أكبر على مدى ملاءمتها. ويمكن للبلدان التي تمتلك نطاقاً واسعاً من القدرات الحكومية - من حيث الكفاءة الفنية واستقلالية جهازها البيروقراطي، ووجود حيز أكبر في المالية العامة، وأسواق فعالة أكبر - أن تستفيد من مجموعة أوسع من الأدوات، بما في ذلك الأدوات الأكثر استهدافاً التي لها قدر أقل من التبعات غير المقصودة. وفي حالة غياب هذه الظروف، يزداد احتمال اعتماد الحكومات على أدوات بديلة مثل الرسوم الجمركية والتدخلات الأوسع نطاقاً في السوق.

الصدمات العالمية، بدءاً من جائحة كورونا، مروراً بغزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا، وصولاً إلى صدمات إقليمية، من بينها الصراع المتمركز في غزة والحروب الأهلية في عدد من البلدان. وقد أدت كل صدمة إلى تعميق مواطن الضعف الهيكلية طويلة الأمد، وتضييق الحيز المتاح للإصلاحات الهيكلية التي كان من شأنها تعزيز القدرة على الصمود. وتزامن هذه الأزمات مع اتجاهات عالمية طويلة الأجل، مثل تغيّر المناخ، وتزايد الاختلالات الديموغرافية، والتقدم السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، التي باتت تعيد تشكيل المشهد الاقتصادي والاجتماعي المتغير في المنطقة.

لقد أصبح الإصلاح اليوم أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. فعلى الرغم من الغيوم القائمة التي تملأ أفق الصراع الجديد، لا تستطيع حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان أن تحيد عن رؤيتها طويلة الأجل بشأن النمو الغني بفرص العمل. فالقدرة على الصمود تتطلب بناء الأسس الإنتاجية التي تكفل نمواً مستداماً ورخاءً مشتركاً على المدى الطويل. وفي صميم هذا الجهد تبرز أهمية السياسات الصناعية مُحكمة التصميم، التي تستهدف معالجة إخفاقات السوق، وتستند إلى أساسيات سليمة للاقتصاد الكلي وتعتمد على مؤسسات قادرة على التنفيذ. وقد أظهرت المنطقة بالفعل أمثلة ملموسة على ما يمكن تحقيقه.

ومع ذلك، فإن جميع الإصلاحات تركز على تحقيق السلام. فالصراع يوقف عجلة التنمية ويجعلها ترتد إلى الوراء: فهو يزهق الأرواح ويقوّض في غضون أسابيع ما استغرق بناؤه أجيالاً. وتشير الشواهد بوضوح إلى أنه بعد سبع سنوات من اندلاع الصراع، ينخفض نصيب الفرد من الدخل في البلدان المتضررة بنحو 45% مقارنة بما كان سيؤول إليه في غياب الصراع، وهو ما يعادل فقدان ما يقرب من 35 عاماً من مسار التنمية. وتمثل عوائد السلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان مكاسب كبيرة، وتشكل الأساس الذي تحتاجه بشدة لتحقيق ازدهار مستدام على المدى الطويل.

من الأهمية بمكان التأكيد على أن السياسات الصناعية لا تُغني عن الإدارة الرشيدة للاقتصاد الكلي، ولا عن تعزيز الحوكمة، أو المضي قدماً في إصلاحات القطاع الخاص. كما أنها، في السياقات التي تتسم بضعف المؤسسات أو بتشابك المصالح السياسية مع مصالح الأعمال، قد تنحرف بسهولة عن أهدافها، أو يُساء توجيهها، أو تقضي إلى نتائج غير مقصودة.

تقدّم المنطقة أمثلة مفيدة على السياسات الصناعية، بدءاً من صناعة السيارات في المغرب، حيث نما الإنتاج بنحو 14% سنوياً بين عامي 2012 و2024، وصولاً إلى المنظومة الرقمية في دبي، حيث تمثل أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نحو 4.7% من إجمالي الناتج المحلي. وقد درّبت مصر نحو 43 ألف عامل متخصص في عام 2024، في وقت ضاعفت فيه صناعة السياحة حصتها من إجمالي الناتج المحلي خلال العقد الماضي.

بوجه عام، يمكن للسياسات الصناعية أن تساعد بلدان المنطقة على تنويع اقتصاداتها، وبناء القدرات، ودعم التحوّل الاقتصادي. هذه السياسات الصناعية تؤدي أفضل أداء عندما تكون انتقائية ومنضبطة، ومندمجة في إطار تسيق موثوق بين القطاعين العام (الحكومي) والخاص، ومتوافقة مع القدرات الفعلية للبلدان، وخاضعة لأهداف واضحة وآليات محددة للرصد والتقييم، فضلاً عن أطر زمنية لوقف استخدامها عندما لا تكون مجدية. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، لم يعد السؤال المحوري هو ما إذا كانت السياسات الصناعية تُستخدم، إذ بات استخدامها آخذاً في الاتساع. وإنما يمثل السؤال الأهم في ما إذا كانت تُطبّق بطرق قابلة للتنفيذ، وخاضعة للمساءلة، ومتماشية مع القيود التي تواجه البلدان وأهدافها التنموية.

تحقيق السلام وبناء القدرة على الصمود من أجل مستقبل أفضل

يختبر الصراع الدائر حالياً في الشرق الأوسط قدرة اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان على الصمود. فقد واجهت المنطقة سلسلة متعاقبة من

اجتاح الصراع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، وتسبب في خسائر بشرية واقتصادية جسيمة وأدى إلى زيادة حالة عدم اليقين الجيوسياسي. كما أدى إغلاق مضيق هرمز والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للطاقة إلى ارتفاع أسعار النفط، وزيادة التقلبات المالية، وإضعاف آفاق النمو لعام 2026. وسيؤدي استمرار الصراع إلى تفاقم النزوح والضغوط على المالية العامة للبلدان والخسائر في التجارة والسياحة والتحويلات المالية، ما يلقي بظلاله الثقيلة على منطقة تعاني بالفعل من ركود في الإنتاجية وضعف في أسواق العمل ومحدودية في ديناميكية القطاع الخاص. وتكشف هذه الصدمات مواطن ضعف هيكلية أعمق تشمل: محدودية التنوع، وضعف الإنتاجية، وهشاشة أسواق العمل. وفي ظل هذه الخلفية، يركز التقرير على السياسات الصناعية بوصفها أداة لتحقيق النمو طويل الأجل حيث إنها تُستخدم على نطاق واسع في جميع أنحاء المنطقة، غالباً من خلال صناديق الثروة السيادية والمؤسسات المملوكة للدولة. ويمكن لهذه السياسات أن تعالج إخفاقات السوق وتعزز النمو، لكن ذلك يعتمد على اتساقها مع قدرات البلدان، وتنفيذها في إطار من المساواة، ودعمها بمؤسسات قادرة على ذلك.